السّلطة الملكية تزجّ المئات في السّجون وتفتح محاكمات واسعة

صعدت الجماهير المغربية نضالاتها ضد النظام الملكي الذي دفع بعشرات الناضلين الى السجون والمحاكم ، والى ضرب القوى العمالية والطلابية في الكليات والمصانع مستعملا ادوات القمع والارهاب والحرب النفسية ضدها . وشهدت البلاد منذ العاشر من شباط وحتى التاسع عشر منه سلسلة من تصعيد الاضرابات والمظاهرات والاجتماعات التي عمت البلاد متندية بالنظام العميل وبالمحاكمات الصورية لعشرات من المناضلين والطلاب والضباط وضباط الصف والتلاميذ الذين تأتي نتيجة محاكمتهم كجزء من عملية القمع وضحاياها الذين تخلفهم الازمة القائمة بالبلاد غير تعاقدها وتفاحشها .

وفي غمرة الحديث الملكي عن اصلاح جذري في البلاد وعن تعديلات أساسية للدستور عبر تقديم صلاحيات واسعة للحكومة وتخفيض صلاحيات الملك ، اثبت المناضلون من الطلاب والعمال المغاربة ان الفجوة اعمق من ان تحل ببعض الاصلاحات التي لم توضع الا لتمييع القضايا الاساسية وحقيقة النظام الفاسد في البلاد .

والجديد في اتساع النضالات الجماهيرية وحدة القوى الطلابية والعمالية في وجه النظام من خلال المظاهرات المشتركة العديدة التي عمت البلاد ومن خلال المطالب النقابية التي قدمها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب والاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

ففي العيد الطلابي ، دخل الطلاب الثانويون في الاضراب وهم يطالبون بالغاء نظام البكالوريا الجديد وتعميم المنح الدراسية ورفع الفيود المفروضة على التعليم الثانوي ، وهي القيود التي تسببت في طرد عدد كبير من التلاميذ ، وبالاضافة الى مطلب اساسي في اطلاق سراح جميع المعتقلين من التلاميذ والطلبة والاساتذة المناضلين .

وفي اطار الهجمة القمعية الشرسة التي يشنها الحكم الاقطاعي ، قام النظام بتحريك قواه القمعية التي اقتحمت من الثامن من شباط الحي الجامعي في جامعة فاس واخذت تطارد الطلاب الذين كانوا مجتمعين ببحثون مشاكل التعليم ، وقامت بالتنكيل بهم ثم اعتقلت ما يقرب من ٢٥٠ مناضلا من الطلاب ، وحولت الحي الجامعي الى ثكنة عسكرية . وفي المدينة ذاتها ، قامت ادوات القمع والتنكيل باقتحام كلية الطب ومستشفى ابن سينا واعتقلت عددا اخر من الطلاب .

وانت هذه التحركات والاستفزازات ضد الطلاب في فاس بعد ان تكررت الهجومات الوحشية على كلية الاداب بالرباط العاصمة بهدف اعتقال مسؤولي الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كالقرشي الحسن ، والبشري والزاوي والخباثي ونور اليقين الذين حوكموا في اليوم التالي بتهمة التعرض على النظام الملكي .

وأمام سكوت السلطات على المطالب التي برفعها التلاميذ والطلاب ، قامت القوى الطلابية تساندها القوى العمالية التي تطالب برفع اجورها وتحسين احوالها المعيشية بمظاهرات عديدة في شتى انحاء البلاد ابتدات في الرباط في حي شعبي عمالي يعقوب المنصور حيث اشترك الطلاب والعمال في مسيرة كبرى ارغمت السلطة ، ثم تلاها مظاهرة ثانية في حي القدم واجهتها السلطة بالقوة ، ثم امتدت المظاهرات الى مدينة « سلا » ولم يستطع البوليس تفريقها ، ومع يوم الجمعة في مكناس مظاهرة اخرى هدفت بسقوط الملكية وعملائها واندلعت مظاهرات عدة في تطوان والقنيطرة وفي وزان وبركان ومراكش وفي فاس حيث قامت قوى القمع بتفريق المظاهرة ، ثم قامت باحتلال انبية المدينة الجامعية فيها .

وعلى اثر هذه التطورات ، دخل الاساتذة طرفا في الازمة الحالية عندما اعتقل عددا منهم في كلية الطب والاداب وتطرقوا الى المشاكل الاساسية التي تعاني منها البلاد وتأثر بها الجامعة بحكم المنطق ، وما انفكت تعاني من عوائقها كمشكلة البنية الجامعية والتعليمية دفعت الطلبة الى القيام بحركة نقابية مشروعة قمعتها السلطة بالقوة . وقال بيان للاساتذة الجامعيين ان « الاساتذة استعرضوا مشكلة النظام كله في اطار سياسته التعليمية والعمالية » وادان البيان بصرامة « سياسة الحكم القمعية التي ترمي الى طمس الاسباب الحقيقية لازمة الجامعة » وشجبوا عمليات الخرق والانتهاك لحرمة الجامعة وبتجنيب لاحكام التي صدرت بحق المناضلين الطلاب والعمال والاساتذة .

واصدر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بيانا « شجب فيه طبيعة الحكم الاقطاعي الرجعي عميل الامبريالية الذي عبر عن عجزه على مواجهة ازمة البلاد الا بالقمع والاعتقالات والمحاكمات الصورية والمضلل الاعلامي المركز » ، وقال البيان ان التناقض الرئيسي في البلاد هو بين السلطة الفاشية وبين الجماهير الكادحة التي تنبثق منها الحركة الطلابية كطليعة متقدمة مع الطليعة العمالية ، والتناقض نفسه هو الذي دفع المنظمة الطلابية الى التأكيد بأن حسم ازمة التعليم في المغرب لا يتم الا من خلال التغيير الجذري للهياكل السياسية والبنى الادارية التعسفية باتجاه اقامة سلطة شعبية حقيقية » .

وبلغ عدد المعتقلين في اعقاب التظاهرات ما يقرب من الـ ٥٠٠ شخص في جميع انحاء المغرب ، هذا في الوقت التي تستمر فيه محاكمات المعتقلين الناضلين ، وقد نسربت رسالة من سجن لعلو الذي اصبح « فرعا للاتحاد الوطني لطلبة المغرب » جاء فيه : « ان السجن مدرسة الناضلين في البلاد الرجعية وتجربة لا بد منها » .

ومن جهة المحاكمات اجلت المحكمة العليا قرارها الى اذار القادم بشأن الـ ٣٣ مناضل الذين يمثلون امامها ، اما اللعبي والسرفاتي فسوف يقدمون الى قاضي التحقيق في يوم ٢٩ شباط الحالي ، اما الدرقاوي فقد حكم عليه بالسجن ثلاثة اشهر ، وحكم على عدد من طلاب كلية الطب بعشرة ايام سجن مع ٢٠٠ درهما كغرامة مالية .

هذا ، ويستمر اضراب عمال مناجم خريبكة العمال الذين قدموا اروع شهادة بطولية في صمودهم امام ضغط السلطة ، ويستمر اضراب عمال قطاره ايضا ، في حين يسود معظم المدن ، وخاصة الرباط ، جو من التوتر الناجم عن تعزيز قوات البوليس والحرس الوطني والجيش مما سيقود البلاد جماهيرها الى نضالات واسعة تشهد اكثر فاكثر على الوعي الطبقي الذي اخذ ينفجر في وجه السلطة الفردية المستغلة وفي وجه البيروقراطية العفنة التي اخرجت اخر الاسلحة في يدها بعد ان احست بقوة الضربة التي توجه اليها حاليا .

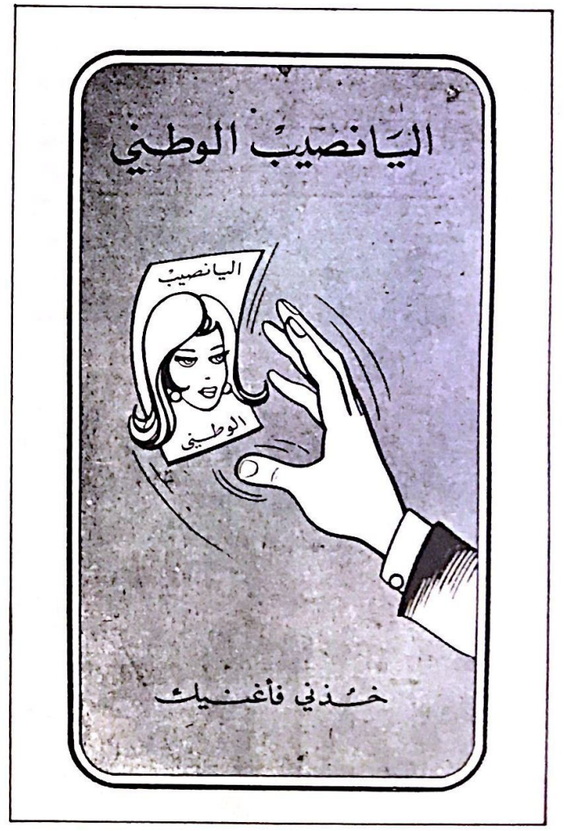

إضراب عمال المناجم في بريطانيا يطرح سؤالاً مباشراً عن احتمالات ومعضلات ولادة ثورية بروليتارية في الغرب

الازمة التي فجرها عمال المناجم في بريطانيا كلها ، وحولت ٣٠٪ من البلاد الى ظلمة صامتة وحالكة ، وشلت الصناعة جزئيا ، ليست كما يبدو ظاهريا وكانها ازمة عابرة ، بل ابتدأت لتحول الى « كارثة » تتحكم بها في الوقت نفسه ، خلفيات معقدة ونتائج مرتقبة وتغييرات جذرية اخذت تتوضح لدى المراقبين وتزيدها حدة الحرب الاهلية في ايرلندا الشمالية وموقف الحكومة اللامبالي .

والاضراب الحالي الذي اعلنه ٢٨٠،٠٠٠ من عمال المناجم واغلقت بموجبه مناجم الفحم ١٠٠٪ تعود بدايته الى سبتمبر الماضي ، الاول وضع مناجم الفحم التي اخذت تنضب ويقل عددها مما يدعو الى تسريح عمالها وتعطيلهم عن العمل الامر الذي رفع نسبة العاطلين الى اكثر من مليون شخص ، والسبب الثاني هو نسبة غلاء المعيشة المتصاعد في بريطانيا مما دعا العمال الى اعلان اضرابهم ومطالبة الدولة والشركات برفع اجورهم الاسبوعية حوالي ٧ جنيهات استرلينية والمطالبة ايضا بتحسين احوالهم المعيشية وحمايتهم من الاخطار ، ورفض العمال العرض الحكومي الذي قدم اليهم بواسطة مكتب الفحم الوطني برفع الاجور ثلاث جنيهات استرلينية في الاسبوع بطريقة تصاعدية في مدة سنة ونصف السنة ، الامر الذي دفع لمحافظين وحكومتهم ان يؤلفوا لجنة تحكيمية برئاسة اللورد فيلبروفورس الذي رئس في الماضي لجنة تحكيمية فرضت وجوب الغاء اضراب العمال الكهربائيين في مطلع الثمانينات . ولكن عمال المناجم تجاهلوا اللجنة ولم يعطوا اية تأييدات بانهم سينفذون مراداتها مما يفرض على الحكومة التفتيش عن حل اخر .

ومما يشدد من عزيمة العمال للمضي قدما في اضرابهم حتى تحقيق المطالب ، هو الضامن العمالي الواسع في بريطانيا ، اذ بدا الاضراب تحت ضغط اكثرية ضئيلة فرضت اغلاق مناجم الفحم كلها مما دفع عمال الصناعة الثقيلة في حوض الايلنوس الصناعي ، لان يعلنوا الاضراب تضامنا ، ودعا كبرى النقابات البريطانية مثل نقابتي النقل والحمالين الى التضامن مع المضربين .

وازاء هذا الوضع المتفجر الذي زاده حدة الازمة البريطانية ، ودخول بريطانيا الى السوق الاوروبية المشتركة ، عدا التضخم المالي والبطالة المتفشية ، قامت الحكومة بحملة اعلامية ضد المضربين ومناورات تكتيكية ، انقلبت في نهاية الامر ضد الحكومة وضد الرأسماليين ومن يدافع منهم ، اذ قام الرأي العام البريطاني متهما الحكومة والطبقة الرأسمالية الكبرى ، فسقطت نسبة مؤيدي المحافظين من ٤٥ ٪ الى ٢٥ ٪ دفعة واحدة وظهر التأييد العام للمضربين والطبقة العاملة ، في جميع الاوساط تقريبا .

واضراب عمال المناجم ، وضع البلاد كلها في أزمة الطاقة مما دفع الحكومة الى تطبيق قانون الطوارىء الشبيه بالقانون المطبق في الحرب العالمية الثانية ، عندما كانت الطائرات النازية تقذف اطنان القنابل فوق البلاد ، وقانون الطوارىء الذي اعلنته الحكومة وابده مجلس النواب البريطاني بفارق ١٢١ صوتا ، يطال ٢٠ الفا من الشركات والمصانع اذ يخولها العمل بومين او ثلاثة في الاسبوع فقط على مدى ثلاثة اسابيع وبمنع استعمال اجهزة التدفئة في كل المحلات والمصانع والبيوت مما يسبب خللا عاما في البلاد قد يتحول الى كارثة اذا لم يتم تلافيه عاجلا .

واذا مررنا بصورة سريعة على تأثير الاضراب، ومدى عمق قيمه في الحياة الصناعية في بريطانيا وفي اوروبا بصورة عامة ، نعود الى ما سببه قانون الطوارىء الذي اعلن بسبب عدم وجود ما يكفي من المواد الفحمية : فالقانون بشكل ٢٠ الف شركة ومصنع ، وخاصة المصانع الكبيرة التي تستهلك اكثر من مئة كيلوات في اليوم الواحد مما يسبب توقفها الجزئي على المدى القريب ، اي خلال ثلاثة اسابيع، ويوقف عن العمل جزئيا ما يقرب من خمسة ملايين عامل ، ويشلها عن العمل نهائيا على المدى البعيد ، اي منذ تنفيذ قانون الطوارىء وحتى شهر واحد بعد تنفيذه . هذا التوقيف الجزئي للانتاج التام ، للحركة الانتاجية في البلاد يعني بالضرورة توقف الانتاج او اضعافه مما يؤدي في الوقت ذاته الى نقص جزئي سيتحول الى نقص تام في مدخول المصانع والشركات مما سيسبب ازمة نقدية لديها ستمنعها من اكمال عملها ، والسبب نفسه سيشل الحركة الشرائية في البلاد كما توقفت حركة البيع فيقع التضخم المالي وتعلن الكثير من الشركات افلاسها وتصفية اعمالها ، وهذا ما سيحدث حتى وان عاد العمال عن اضرابهم واكملوا استخراج الفحم لتشغيل الطاقة الانتاجية .

ويقول المراقبون الفرنسيون تعليقا على الازمة البريطانية ، وهم الذين قاسوا من آبار ١٩٦٨ الذي بدل الكثير في البنية الاقتصادية الفرنسية وعلاقات العمال بارباب العمل ، وعانوا ايضا الازمة ذاتها سنة ١٩٦٣ عندما اضرب ما يقرب الـ ٤٠٠ الف عامل من عمال المناجم ٣٥ يوما ، يقولون ان تحريك الصناعة البريطانية من جديد لتعود نحو حالة طبيعية يحتاج الى ثلاثة او اربعة اشهر بسبب الضعف والتضخم ، هذا اذا رجع العمال الى المناجم في وقت قريب لتشغيل الطاقة الانتاجية .

وبعد هذا كله ، اي من خلال هذه النظرة الاجمالية على الازمة البريطانية وسببانها ، وبعد هذا العرض الاجمالي للحالة التردية التي زادها حدة اضراب عمال المناجم ، ما هو الوضع العمالي الذي فجرته هذه الازمة وما هي طبيعة النضالات العمالية التي بدات تتبلور في عدة امكنة ، خاصة بعد اندلاع الازمة الايرلندية التي خلقت وضعا طبقيا عماليا في بريطانيا يوقفها على ابواب انتفاضة عارمة ؟

في الاسبوع الماضي ، قال النائب ويليام هاملتون امام النواب البريطانيين بشيء من السخرية « ان الاجر الذي يحصله عامل المناجم في بريطانيا طيلة مئة عام اذا كان في شغل دائب ، ينفقه السيد (...) الامير شارل ولي العهد سنة واحدة » ، واقترح بعد ذلك « ان يمضي الامير شارل ستة اشهر كل سنة في احد المناجم للتكفير عن ذنوبه وعن ذنوب الطبقة المستغلة في بريطانيا . » وفي اليوم نفسه ، مرت مظاهرة من ثلاثين الف عامل يرفعون الاعلام السوداء والحمراء ، ويهددون بها، ليس النواب المجتمعين لبحث قضية دخول بريطانيا الى السوق الاوروبية المشتركة، بل النظام الاقتصادي الرأسمالي برمته الذي اخذ ينهار تدريجيا .

هذا الكلام من هاملتون النائب «اليساري»، والمظاهرات التي تجتاح البلاد ، والاضرابات العمالية التي تواجه ارباب العمل ترجع الى خلفيات متعددة ، والى اسباب غير خافية عن الانظار ، الامر الذي يوجب على المراقب ان يحدد من زاوية اقتصادية اجتماعية هذه الظروف والاسباب التي اوصلت البلاد الى هذا التناقض .

فمن الناحية الاولى ، يتزايد باطراد عدد العاطلين عن العمل، وعدد المطرودين من الشركات والمصانع ، اذ وصل عددهم الى مليون شخص حسب الاحصاءات الرسمية، والى مليون ونصف المليون حسب الاحصاءات التي تقوم بها شركات مستقلة . وعلى سبيل المثال، ستقوم «البريتش ستيل كوربوريشن » الحكومية بتسريح ١٠٠ الف عامل سنة ١٩٧٢ اي ثلث العمال من مستخدميها، بينما حذرت شركة الكهرباء العامة في بريطانيا والتي تملكها مجموعة من الشركات الرأسمالية ، ١٠ الاف من مستخدميها بتسريحهم من العمل !

هذه القرارات الجذرية التي تنفذها الرأسمالية البريطانية والحكومة المحافظة حاليا، تتخذ منطلقا من الازمة الخانقة التي يعانيها النظام الرأسمالي والتي فجرتها بشكل واضح ومثير اضرابات عمال المناجم ، ومطالبهم التي تهدد النظام باسره . ومنطلق الازمة البريطانية بصورة عامة هو انخفاض كبير في الارباح، وسقوط واسع في نسبة الارباح التي هوت من ٢١ ٪ الى ١٤ ٪ من سنة ١٩٦٤ الى سنة ١٩٦٩ الامر الذي يخيف ارباب الصناعة والرأسمال البريطاني من توظيف اموالهم ، وسحبها بصورة سريعة وسرية الى الخارج. وتعود اسباب هذا السقوط في الارباح الى عدة اسباب تجمعت منذ ان بدات بريطانيا انسحابها من المستعمرات مرغمة :

١ – ان الاموال التي جنتها الرأسمالية البريطانية طيلة عشرات السنين في مستعمراتها، والارباح الفائضة التي تحولت الى يد الرأسمالية في القفزة الصناعية ، لم توظف في الصناعة مما اعاق نموها وظلت في حالتها الاربعينية في حين كانت دول اخرى كاليابان والمانيا وفرنسا وايطاليا توظف الاموال في الصناعة ، وتتقدم على بريطانيا وتسبقها بشوط بعيد مما ضيع عليها اسواقها العالمية وحتى بعض المرافق من سوقها الداخلية .

٢ – بعد ان خسرت بريطانيا امبراطوريتها « التي لا تغيب عنها الشمس » ، خسرت معها الاسواق ، وفي الوقت نفسه خسرت موقعها العالمي ونفوذها السياسي جزئيا .

٣ – ادى ضعف البنية الاقتصادية البريطانية الذي بدا في اوائل الستينيات ، الى قيام حركة عمالية واسعة اخذت تؤثر تدريجيا على ارباح ارباب العمل والرأسمالية البريطانية وعلى ارباح الحكومة ذاتها التي توظف الكثير في السوق المحلية .

امام هذه الازمة الصناعية، لم يعد باستطاعة ارباب العمل والحكومة الا اغلاق جميع الصناعات الغير الرابحة ، وخاصة احواض بناء السفن (كلايد ، بورسموث) وفي الوقت ذاته تسريح الوف العمال « لان البلاد تحتاج الى تخطيط صناعي علمي » على حد قول رئيس الوزراء ذاته . ولكن الضغط العمالي الذي ظهر في الاضرابات والمظاهرات لرفع الاجور لردم نسبة غلاء المعيشة ، جعل بعض الشركات تخضع لكنها قامت في الوقت نفسه بتسريح الوف العمال كما حدث في شركة الكهرباء التي طردت ١٥ الفا من العمال ، ورفعت الاجور بنسبة ١٥ ٪ الامر الذي رفع ارباحها وليس العكس .

وكرد على ارباب العمل وعلى الرأسمالية التي افلست ، لم يعد بد من قيام نضالات عمالية كانت حركة عمال المناجم طليعة متقدمة لها ، لانهم يتضررون كثيرا من جراء اغلاق المناجم الفارغة التي تؤدي لتسريحهم واندماجهم في الطابور الطويل العاطل عن العمل ؛ وعددا الاضرابات التي بلغت سنة ١٩٧١ ما يقرب من الثلاثة الاف ، اضراب اوقفت عليونين من المستخدمين عن العمل ، ابتدات في المرحلة الحالية موجة من احتلالات المصانع ومنعها عن العمل كاحواض الكلايد والريفردون في الشيفيلد ، وكبري وليفربول والمولد في بلاد الغال . ولكن المشكلة الاساسية تظل في عدم وجود الحزب او المنظمة او حتى النقابة الثورية القوية التي تنظم النضالات وتفهم العمال ان النظام الاقتصادي بشكله الراهن هو في طريق الافلاس .

وتزيد هذه المشكلة الاساسية في عدم وجود حزب ثوري ، وجود النقابات الحالية في يد البيروقراطية التي تجمعها بارباب العمل اكثر من علاقة مصلحية ، وبالنظام الاقتصادي الحالي اكثر من سبب يفرض عليها الاعتماد على الحلول الوسيطة التي لا تؤدي الى نتيجة ملموسة .

ولكن اضراب عمال المناجم ، والحركة العمالية المساندة ، والاحتلالات المتعددة والنذر الشعبي ضد الحكومة والرأسمالية ، يشهد ويدل على نمو وعي عمالي ، وان الثغر البطيء طيلة عشرات السنين قد وصل الى ساعة الصفر ، وان هذه العلامات الواضحة في طبيعة الملاقات الحالية ، تتجه نحو نضج جذري يكون ايذانا فرنسيا في مملكة صاحبة الجلالة ، والى تحول حقيقي نحو مجتمع تبدأ فيه ، بالتدريج ، جميع العلاقات الاستغلالية الحالية .

فهل تنتقل ثورة ايرلندا « المتعصرة »، الى ثورة طبقية ضد حكومة صاحبة الجلالة ؟

ان لا احد امام هذا الاحتمال مفتوح بشكل واسع .. فلم يعد امام الرأسمالية التي وجدت لنفسها في الماضي متنفسا من ضغط الصراع الطبقي في استغلال الشعوب الاخرى عبر تحولها الى امبريالية ، لم يعد امامها الان الا متنفس وهي تتقلص من جديد لتواجه الصراع الطبقي المتصاعد الحدة في بلدانها .

ان ازمة النظام الرأسمالي الراهنة في بريطانيا هي نتيجة مباشرة لنضالات الشعوب التي كانت تستعمرها بريطانيا .. فهذه النضالات اعادت الرأسمالية البريطانية بكل قدراتها الانتاجية الى حدود سوقها الداخلية ، وجعلتها من جديد تقف وجها لوجه امام نضال الطبقة العاملة البريطانية الذي لا تملك تلك الرأسمالية اي متنفس للكبحه او تنفيس زخمه .. انه الظرف الموضوعي الطبيعي لانهيار النظام الرأسمالي « النموذجي » وهذه الاضرابات ستكون الرحم الحقيقي لولادة الحزب الثوري والثورة البروليتارية .

دار الحقيقة

بيروت – البناية المركزية – ص.ب ٨١٤٧

صدر حديثا

- الاممية الثالثة بعد لينين — تروتسكي
- دفاتر عن ديالكتيك هيغل — لينين
- حول نمط الانتاج الآسيوي — موريس غودولييه وآخرون
- ماركس وانجلز (حياتهما وأعمالها الفكرية) — اوغست كورنو
- الاقتصاد السياسي للتنمية — بول باران
- ضرورة الفوز — ارنست فيشر
- الثورة المتواصلة — انريكا كولوتي بيشل
- مدخل الى النظرية الاقتصادية الماركسية — ارنست ماندل
- الوحدة العربية والماركسية — رودانسون . مرقص

من منشورات الدار

- الامبراطورية الاميركية — كلود جوليان
- العالم الثالث او جغرافية التخلف — ايف لاكوست
- نظرية الحزب عند لينين والموقف العربي الراهن — الياس مرقص
- الماركسية اللينينية والتطور العالمي والعربي — الياس مرقص
- الايديولوجية العربية المعاصرة — عبد الله العروي
- الامبريالية عام ٧٠ — بيير جاليه
- الصراعات البترولية في الشرق الاوسط — اندره نوشي
- المقاومة الفلسطينية والموقف الراهن — الياس مرقص
- تاريخ الثورة الكوبية — سانفيرو ليتينو
- دراسات في المسألة اليهودية — اسحق دويتشر

جبهة التحرير الوطني الاثيوبية تكشف همجية القمع الامبراطوري

اصدرت اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني الاثيوبي في اديس ابابا بيانا الى الرأي العام العالمي حول الاعتقالات الجماعية التي يقوم بها حكومة الامبراطور هيلاسلاسي ضد المواطنين .

وقال البيان ان الحملة الواسعة النطاق التي قامت بها اجهزة القمع في حكومة هيلاسلاسي منذ ١ – ٨ – ١٩٧١ ، وهو اليوم الذي شكلت فيه الجبهة الوطنية في اثيوبيا لمناهضة الحكم الكهنوتي الامبراطوري ما زالت مستمرة الى الان ، وقد اخذت في بعض المناطق خارج العاصمة شكل غارات ابادة جماعية ضد بعض القبائل الثائرة .

وقال البيان انه في ١٩ – ١٢ – ١٩٧١ توجه رئيس مكتب الاستخبارات الاثيوبية الذي يدرب في اسرائيل مع جميع موظفيه الى « دربدوه » بولاية « هرر » وقام باعتقال اكثر من الف مواطن من الابرياء العزل وزجهم في السجون ، وتعذيبهم بابشع وسائل التعذيب الفاشستية بشكل جماعي لارهاب المواطنين وتخويفهم ، وسلب اموالهم وطرد اسرهم من مساكنهم حتى لا يتعاونوا مع الجبهة ضد الحكم القائم ، كما قام باعتقال كل مواطن يتراوح عمره بين ١٣ سنة و٣٥ سنة معتقدا انهم الساخطين على الوضع الراهن وانهم القاعدة الرئيسية للجبهة .

وناشدت الجبهة كل القوى الديمقراطية والثورية في العالم الوقوف الى جانب الجماهير الاثيوبية في محنتها ، والنضال معها من اجل اسقاط النظام القائم في اثيوبيا ، وانهاء قرون من الاضطهاد الوحشي .